A/C.2/32/L.85/Rev.1
14 December 1977
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وإن لا يفرب عن بالها قرارها ٣٠١٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ بشأن نزوح العاملين المدربين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ،

وإن تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٤ (د - ٥٧) المؤرخ في ١٩ آب / أغسطس ١٩٧٤ بشأن نزوح العاملين المدربين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، والذي عمد فيه المجلس ، في جملة أمور ، الى توصية " البلدان التي تفيد من استنزاف الأدمغة " ، ولا سيما أكثر البلدان استفادة من " استنزاف الأدمغة " من البلدان النامية ، بالنظر في اتساع نطاق تدابير تساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التخفيف من خطورة المشكلة ،

وإن تؤكد مجددا قرارها ٣٢٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الذي تشدد في الفقرة ١٠ من الجزء الثالث فيه على " مسيس الحاجة الى وضع سياسات قومية ودولية لتجنب استنزاف الأدمغة وتفاذي آثاره الضارة " ،

١- ...
< ...
1 ...
> ...
1 ...

١- ...
< ...
> ...
() ()

» ...
> ...
> ...

١- الاستعجال ،
الأدمغة ؛

٢- وتحت البلدان النامية على أن تجرى ، على الصعيد القومي ، تقييما شاملا لما
لمشكلة استنزاف الأدمغة من سمات خاصة ؛

٣- وتحت أيضا البلدان النامية على أن تنظر فوراً في طرق تعزيز الاعتماد الجماعي على
الذات فيما بينها بفضية استخدام مواردها البشرية وتنميتها على أساس المنفعة المتبادلة في الاطار
الأوسع للتعاون في ميادين التجارة والتكنولوجيا ورأس المال ؛

()
1 ...
()
() ()

- ٤ - وتحث كذلك البلدان المتقدمة النمو على تأييد التدابير الرامية الى التشجيع على استيعاب العاملين المدربين داخل البلدان النامية ، وعلى دعم الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية بهدف الوصول الى حلول لهذه المشكلة دون المساس بالاتفاقات الدولية القائمة ؛
- ٥ - وترجو من الأمين العام أن يضطلع ، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومع مراعاة التوصيات المقدمة من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، بأجراء دراسة متعمقة لمشكلة استنزاف الأدمغة آخذاً في الاعتبار ما قدم بشأن هذا الموضوع من مقترحات محددة بما فيها الاقتراح المشار اليه في الفقرة الثامنة من الدياجية ؛
- ٦ - وترجو من الأمين العام أن يقدم نتائج هذه الدراسة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة والستين ، وأن يقدمها بواسطته ، الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، آخذاً في الاعتبار الأعمال ذات الصلة التي يجرى الاضطلاع بها حالياً في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة .